

Distr.: General
20 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الرابعة والأربعون

٢٦ شباط/فبراير - ١ آذار/مارس ٢٠١٣

البند ٤ (ي) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: بناء القدرات الإحصائية

بناء القدرات الإحصائية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن أنشطة بناء القدرات التي اضطلعت بها شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، دعماً منها للجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل بناء القدرات الإحصائية وتعزيزها. ويصف التقرير سبل تنفيذ برنامج الشعبة العام مصنفاً حسب مجالات إحصائية محددة، منها مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. كما يورد معلومات مفصلة عن التقدم المحرز نحو إنجاز المشاريع المتعددة السنوات التي تتولى الشعبة تنظيمها وتنفيذها. وقد تود اللجنة الإحصائية أن تحيط علماً بهذا التقرير.

* E/CN.3/2013/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

140113 140113 12-65885 (A)



أولا - مقدمة

١ - ظلت شعبة الإحصاءات تشدد بقوة على مدى السنوات العديدة الماضية على ضرورة بناء وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية لدى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، ولدى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بغية تمكينها من إعداد إحصاءات ومؤشرات موثوقة تتاح في الوقت المناسب لصانعي السياسات العامة الوطنية وغيرهم من المستفيدين على الصعيدين الوطني والدولي. وقد أقر كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٦/٢٠٠٦ واللجنة الإحصائية ولايات قوية بشأن برنامج بناء القدرات الذي تنفذه شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، وهي الولايات التي عضدها الجمعية العامة في الآونة الأخيرة على أرفع المستويات في الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقده في دورتها الخامسة والستين بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وتزايد الزخم المحفز لجهود التطوير الإحصائي بفضل الالتزام العالمي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ وما يقترن به من متطلبات للرصد. وبناء على ذلك تحول نهج تنمية القدرات الذي تتبعه الشعبة تحولاً تدريجياً ليصبح نهجاً يتسم بقدر أكبر من الاستراتيجية والتكامل ويزيد توجهه نحو تحقيق النتائج بما يحقق له أكبر أثر ممكن.

٢ - وفي عام ٢٠١١ أعربت اللجنة الإحصائية عن تقديرها لشعبة الإحصاءات لما أنجزته من عمل في مجال بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، وطلبت إلى الشعبة تعزيز مشاوراتها مع الدول الأعضاء بغية تحديد احتياجاتها التدريبية الجديدة. وسلمت اللجنة أيضاً بأن تنمية القدرات الإحصائية جهدٌ يشارك فيه العديد من الشركاء الوطنيين والدوليين، وشجعت الشركاء كافة على التعاون في هذه الجهود وعلى تنسيقها، ولاحظت بارتياح إعجاب عدد متزايد من البلدان عن استعداده لمساعدة بلدان أخرى في تعزيز قدراتها الإحصائية وشجعت السير على هذا المنوال.

٣ - ويقدم هذا التقرير استعراضاً عاماً للأنشطة التي نفذتها شعبة الإحصاءات مؤخراً وتلك التي تضطلع بها حالياً من أجل بناء القدرات، ويحدد أيضاً عدداً من المجالات ينبغي النظر فيها على سبيل الأولوية عند وضع الأنشطة البرنامجية في المستقبل.

ثانياً - برنامج بناء القدرات التابع لشعبة الإحصاءات

٤ - تعمل شعبة الإحصاءات بشكل مطرد على تكييف أنشطة برنامجها لبناء القدرات الإحصائية، وهي تركز في هذا السياق على مجالات استراتيجية ثلاثة هي: (أ) تزويد البلدان بالتوجيه في مجال المنهجيات عن طريق تقديم التدريب وإسداء المشورة المتخصصة؛

(ب) تسهيل إرساء نظم إحصائية وطنية تتوافر لها مقومات البقاء وهيكل الإدارة المناسبة؛
(ج) استخدام أحدث تكنولوجيات جمع البيانات وتجهيزها ونشرها من أجل تحسين نوعية المعلومات الإحصائية ذات الأهمية بالنسبة للسياسات العامة وتيسير الوصول إليها.

٥ - وقد اضطلعت شعبة الإحصاءات في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ بأنشطة لبناء القدرات تتسق مع المسؤوليات التي كُلفت بها، واندرجت تلك الأنشطة ضمن المجالات المواضيعية التالية: (أ) جولة عام ٢٠١٠ من البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن، بما في ذلك تحليل بيانات التعداد ونشرها؛ (ب) الجوانب الإدارية للنظم الإحصائية الوطنية، وما يتصل منها تحديدا بإدارة البيانات ونشرها وخاصة تلك المتعلقة بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ج) الإحصاءات الجنسانية؛ (د) الإحصاءات الاقتصادية الأساسية مثل إحصاءات التجارة الدولية للبضائع والتجارة الدولية في الخدمات وإحصاءات السياحة والطاقة والإحصاءات الصناعية، وصلتها بالحسابات القومية؛ (هـ) الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية، ولا سيما ما يتعلق منها بحسابات المياه وكذلك فيما يتصل منها بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ (و) إدارة المعلومات الجغرافية المكانية.

٦ - واستعانت الشعبة بآليات متنوعة في تنفيذ برنامجها لبناء القدرات منها: (أ) التدريب وغيره من المبادرات الرامية لنقل المعارف وتطوير قدرات الإحصائيين، مثل حلقات العمل والزمالات (الزيارات الدراسية)؛ (ب) الخدمات الاستشارية التي يقدمها على الصعيد الأقاليمي المستشارون والخبراء المتعاقد معهم لفترات قصيرة، من الموظفين والاستشاريين على حد سواء، باعتبارهم من أهل الرأي الذين يقدمون المشورة والتدريب؛ (ج) المشاريع الرامية إلى الترويج لتنمية القدرات في منطقة بعينها أو في مجال إحصائي معين.

ألف - أنشطة بناء القدرات التي اضطلعت بها شعبة الإحصاءات في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢

٧ - في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، نظمت شعبة الإحصاءات ٧٤ حلقة عمل واجتماعا لأفرقة الخبراء وحلقة دراسية تبادل فيها ما مجموعه ٤٣١ ٣ مهنيًا خبيرًاهم وتلقوا التدريب. وإضافة إلى ذلك مُنحت ٨٥ زمالة فردية لتمكين الإحصائيين من البلدان النامية من المشاركة في ١٥ اجتماعا إقليميا ودوليا و ٢٠ بعثة استشارية نظمها المستشارون الأقاليميون الثلاثة. وانعكس نمط الأنشطة المضطلع بها على عدد حلقات العمل التدريبية حيث شكلت الحصة الأكبر من حافظة برامج بناء القدرات التي تنفذها الشعبة. ويبين الجدول ١ عدد المناسبات التي أقيمت في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ وعدد المشاركين فيها.

الجدول ١

عدد المناسبات والمشاركين فيها كل عام

الخدمات الاستشارية	الزيارات الدراسية		حلقات العمل واجتماعات أفرقة الخبراء والحلقات الدراسية		العام
	عدد المشاركين	عدد المناسبات	عدد المشاركين	عدد المناسبات	
١٥	٥٨	٧	٢ ٢٥٣	٤٦	٢٠١١
٥	٢٧	٨	١ ١٧٨	٢٨	٢٠١٢
٢٠	٨٥	١٥	٣ ٤٣١	٧٤	المجموع

٨ - ويرد في الجدول ٢ تحليل مفصل للمناسبات التي صُنفت ضمن ثلاث فئات عامة.

الجدول ٢

تحليل مفصل لعدد حلقات العمل واجتماعات أفرقة الخبراء والحلقات الدراسية، موزعة حسب الموضوع

العام	الإحصاءات الاقتصادية		مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، والإحصاءات الجنسانية، وإدارة البيانات ونشرها
	تعدادات السكان والمساكن	التجارية والبيئية	
٢٠١١	٢٠	١٦	١٠
٢٠١٢	١٣	٨	٧
المجموع	٣٣	٢٤	١٧

٩ - وتمتلك شعبة الإحصاءات آليةً مستقرةً لمتابعة برنامجها لبناء القدرات ورصده وتقييمه. وتقوم هذه الآلية على جمع الآراء التعقيبية في ختام كل مناسبة من المناسبات وإجراء تقييم للمتابعة بعد أربعة أشهر. وتشير نتائج التقييمين اللذين أجريا لحلقات العمل المعقودة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ إلى مستوى رضا عالٍ للغاية عن جهود بناء القدرات التي تبذلها الشعبة. ففي استقصاءات المتابعة المعتادة، رأت الغالبية العظمى من المشاركين أن حلقات العمل كانت هامة ومفيدة للغاية حيث زودتهم بمعارف متخصصة في مجال جمع البيانات الإحصائية وتصنيفها وتحليلها ونشرها. واتسمت حلقات العمل بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي هي بصدد إجراء دراسات استقصائية وبوسعها اتخاذ خطوات فورية لتنفيذ التوصيات الدولية الجديدة التي اعتمدها اللجنة الإحصائية.

١٠ - وتهدف الاستقصاءات المجرأة بعد أربعة أشهر من انتهاء حلقات العمل إلى تقييم الأثر البعيد المدى لبرنامج بناء القدرات، وإلى تلقي آراء المشاركين التعقيبية بعد عودتهم إلى

مكاتبهم فيما يتعلق بتنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن حلقات العمل. وقد أكد ما مجموعه ٩٠ في المائة من المشاركين في حلقات العمل في ٢٠١١ و ٢٠١٢ أن أداءهم لأعمالهم تأثر تأثراً حقيقياً، فقد أشاروا إلى أنهم استعانوا بمواد التدريب فيما بعد وأن حلقات العمل زادت من فهمهم لكلٍ من المواضيع المحددة. وكان مستوى الرضا عن الزمالات مرتفعاً هو الآخر بشكل ثابت حيث قارب نسبة الـ ٩٥ في المائة.

باء - الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل

١١ - في إطار برنامج شعبة الإحصاءات العادي للتعاون التقني، تقدم الشعبة إلى البلدان خدمات مستشارية الأقاليميين في مجالات ثلاثة يشتد الطلب عليها وهي: تعدادات السكان والمساكن، والمحاسبة البيئية - الاقتصادية، وتطوير النظم الإحصائية الوطنية. ويوفر المستشارون الأقاليميون المعارف والخبرات المتخصصة ويسرون إدماج البلدان في الشبكات الإقليمية والدولية، فيما يشكل أداة هامة تتيح للشعبة الاحتفاظ بميزتها النسبية في بيئة يتسارع فيها تطور المعارف والممارسات.

١٢ - وقد قام المستشار الأقاليمي المعني بتعدادات السكان والمساكن بمساعدة البلدان على تنفيذ برنامج عام ٢٠١٠ العالمي لتعدادات السكان والمساكن. ويُذكر على وجه الخصوص أن المستشار الأقاليمي اضطلع في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ باثنتي عشرة بعثة زار فيها البلدان وشارك في حلقات عمل وحلقات دراسية إقليمية ودون إقليمية مقدماً المساعدة في وضع مشاريع الوثائق وإعداد المواد التدريبية في مجال تعدادات السكان والمساكن.

١٣ - أما المستشار الأقاليمي المعني بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية، فهو يعاون البلدان على تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ويقدم المساعدة على نحو أكثر تحديداً فيما يتعلق بحسابات المياه (نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لحسابات المياه) والتوصيات الدولية بشأن إحصاءات المياه. وبعد اعتماد اللجنة الإحصائية المعيارين المذكورين، تزايد عدد البلدان التي أقدمت على تنفيذها عن طريق الربط بين المعلومات الهيدرولوجية والمعلومات الاقتصادية ضمن إطار منهجي داعم لعملية اتخاذ القرارات. وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، قدم المستشار خدماته إلى ١١ بلداً وحلقة عمل وحلقة دراسية إقليمية ودون إقليمية.

١٤ - وتحتل المسائل ذات الصلة بإدارة الإحصاءات وتنظيمها مكانة هامة في صلب الجهود القطرية المبذولة لبناء القدرات الإحصائية الوطنية. ولذلك لا بد أن تقدم شعبة الإحصاءات الدعم إلى البلدان في هذا المجال أيضاً. وفي عام ٢٠١١، قام المستشار الأقاليمي المعني بتطوير النظم الإحصائية الوطنية بتقديم خدمات استشارية إلى ستة بلدان واجتماعات إقليمية ودولية. وأسديت المشورة إلى صانعي القرار الرفيعي المستوى بشأن مسائل ذات صلة

بالتنظيم والإدارة في مجال الإحصاءات وتطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، إضافة إلى مسائل إحصائية مستجدة مثل اقتصاد النمو الأخضر. كما ساعد المستشار البلدان على تحسين قدرتها على تعزيز الربط بينها وبين النظام الإحصائي العالمي، وأعدّ تقارير تسلط الضوء على التجارب المشتركة التي يمكن تبادلها فيما بين البلدان.

١٥ - وقد شارك جميع المستشارين في وضع مشاريع التعاون التقني وساعدوا على حشد الموارد لها وساهموا في التوسع في حافظة مشاريع بناء القدرات التي تضطلع بها الشعبة. وستواصل الشعبة توفير الخدمات الاستشارية حسب الطلب للبلدان الواقعة في المناطق التي تجرى فيها تعدادات السكان والمساكن وتُطبّق المحاسبة البيئية - الاقتصادية، غير أنها قامت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بإعادة توجيه المسؤوليات الموكلة إلى أحد مستشاريها لتحسين الاستجابة للطلب الشديد على أنشطة بناء القدرات في إطار المبادرة التي أطلقت مؤخرًا بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على النطاق العالمي.

جيم - مشاريع تنمية القدرات

١٦ - الموارد المتوافرة لشعبة الإحصاءات في إطار برنامجها العادي للتعاون التقني لا تلبى إلا جزءاً محدوداً من الطلب على المساعدة التقنية من جانب البلدان. وكثيراً ما تُقدم من خلال الأنشطة مساعدة أولية تكملها في وقت لاحق مشاريع ممولة إما من خارج الميزانية أو من صناديق استثمارية أو من حساب التنمية. وهذه المضاعفة للأنشطة تزيد من اتساق برنامج الشعبة لبناء القدرات وتعظم من أثره من خلال الاستفادة بأوجه التآزر والتكامل مع المشاريع الممولة من مصادر متنوعة. ويتيح التعاون فيما بين بلدان الجنوب للقائمين على المشاريع زيادة عدد البلدان المستفيدة منها وإقامة الشراكات الوطنية والإقليمية والأقليمية ودون الإقليمية.

١٧ - والمشاريع الممولة من حساب التنمية هي مشاريع متعددة السنوات تجري برمجة أنشطتها على مدى فترتين من فترات السنتين. وقد نجحت شعبة الإحصاءات حتى الآن في تنفيذ ثمانية مشاريع ممولة من حساب التنمية^(١) منها ثلاثة مشاريع اكتملت في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. ويسترشد في كل مشروع جديد بالدروس المستفادة من مشاريع حساب التنمية السابقة.

(١) المشاريع التي اضطلعت بها شعبة الإحصاءات نُفذت في المناطق المنتسبة إلى المنظمات التالية: رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الكاريبية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

١٨ - واشتركت شعبة الإحصاءات مع المركز الأفريقي للإحصاءات في إدارة مشروع يتعلق بالشبكة الأفريقية للمعارف الإحصائية وذلك دعماً لإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وقد زاد المشروع من التواصل وتبادل المعارف فيما بين الإحصائيين العاملين في المكاتب الإحصائية الوطنية بأفريقيا وفي المنظمات دون الإقليمية، وحسّن من نوعية الإحصاءات التي تعدّها تلك الهيئات بشأن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ومن نطاق توافرها وتوقيتها وزاد أيضاً من فائدتها للمنطقة. وتمخض المشروع عن إنجاز رئيسي تمثل في إنشاء الشبكة الأفريقية للمعارف الإحصائية لتكون منبراً يجمع العاملين في مجال الإحصاءات في أفريقيا وبمكثهم من التفاعل والتعاون معاً من خلال قنوات رسمية وغير رسمية للتواصل بهدف تبادل المساعدة والدعم. والموقع الإلكتروني للشبكة المذكورة، الذي تستضيفه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يوفر المعلومات عن بروتوكولات جمع البيانات، والمنهجيات والتعاريف الدولية، والتصنيفات الموحدة، وعن الإرشادات في مجال جمع المعلومات والممارسات المتبعة لنشرها، وعن الممارسات المثلى في هذه المجالات جميعاً من منظور القارة. وقد أفسح المشروع المجال أيضاً لتنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية، ويسر إجراء الزيارات الدراسية، وحسّن القدرة على الوصول إلى شبكة الإنترنت بالنسبة للمكاتب الإحصائية الوطنية التي كانت في أشد الحاجة لذلك.

١٩ - وقُدّمت المساعدة من خلال المشروع المنفذ في منطقة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي إلى ثمانية بلدان مستفيدة به وإلى مؤسسات إقليمية معنية من أجل تعزيز قدراتها بما يمكنها على نحو منتظم من إعداد مؤشرات للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية تنسجم بالجودة العالية والموثوقية وتتواءم مع المعايير الإحصائية والممارسات الجيدة على الصعيد الدولي وتستفيد منها دوائر السياسات العامة وتلبي أيضاً الطلب المتزايد من جانب المستخدمين على الصُّعد الوطنية والإقليمية والدولية. وساهم المشروعُ كذلك في تحسين إمكانية الاطلاع على تلك المؤشرات وتحسين نشرها، وعزز إقامة الشبكات داخل المنطقة من خلال تقاسم وإدارة المعارف على نحو تفاعلي وتوطيد الصلات بين معدي الإحصاءات ومستخدميها. وحضر حلقات العمل الأربع ما مجموعه ٩٧ مشاركاً واستفاد ٦٧ مشاركاً آخرين من الجولات الدراسية الممولة في إطار المشروع. وتناولت حلقات العمل الأربع كلا من المحاور الموضوعي الذي يركز على الإحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية وتنظيم النظم الإحصائية والعلاقات بين معدي الإحصاءات ومستخدميها. ووفرت الجولات الدراسية للإحصائيين الوطنيين في المنطقة فرصاً قيّمة للمشاركة في المؤتمرات الدولية، والاطلاع على أحدث التطورات في مجال الإحصاءات، والاستفادة من خبرات المكاتب الإحصائية الوطنية الأخرى.

٢٠ - وُفِّد مشروع آخر بتمويل من حساب التنمية ساعد على بناء القدرة الإحصائية في خمسة بلدان ذات دخل منخفض من بلدان منطقة جنوب شرق آسيا. وقد ساهم المشروع في تعميم استخدام منهجيات متسقة في جمع وتصنيف الإحصاءات عن التجارة والسياحة والحسابات القومية والإحصاءات البيئية وتعدادات السكان في البلدان المستفيدة بالمشروع، وذلك من خلال توفير التدريب ونقل المعارف والمهارات المتخصصة في مجموعة مختارة من المجالات الإحصائية. وحضر حلقات العمل الست ما مجموعه ١٤٢ مشاركا واستفاد ٤٣ مشاركا آخرين من الجولات الدراسية الست. وتناولت حلقات العمل الست كلا من الاحتياجات الخاصة بالبلدان ذات الدخل المنخفض (الإحصاءات الاقتصادية وإحصاءات التجارة والسياحة) وسلطت الضوء على التطورات الأخيرة (الإحصاءات البيئية) في أوساط المشتغلين بالإحصاءات. ووفرت الجولات الدراسية للموظفين الإحصائيين في البلدان المستهدفة فرصا قيّمة للمشاركة في الاجتماعات الدولية والاستفادة من خبرات المكاتب الإحصائية الوطنية الأخرى. ومن المنتظر أن تخلف حلقات العمل التدريبية والجولات الدراسية أثرا دائما على التطوير المهني للمشتغلين بالإحصاءات في المنطقة وعلى قيام الشبكات فيما بينهم لمواصلة التبادل المستمر للخبرات.

٢١ - ونجحت كل المشاريع المستكملة في تعزيز الشبكات الإقليمية للمشتغلين بالإحصاءات وفي توطيد التعاون في المجال الإحصائي في المنطقة الواحدة، وأدت عموما إلى زيادة الأهمية المولاة للإحصاءات على الصعيد الإقليمي. واستخلص درس هام مفاده أن تعزيز النظام الإحصائي الإقليمي والترويج على الصعيد الإقليمي لأهمية الإحصاءات أمران مكنا المكاتب الإحصائية الوطنية من تعزيز قدراتها الذاتية على حشد الدعم السياسي والمالي. ووفرت تلك المشاريع للمناطق زحما حفز بناء القدرات الإحصائية كما يتبين من عدد مشاريع المتابعة التي تتولى العناصر الإقليمية زمامها. ومن أسباب نجاح شعبة الإحصاءات في تنفيذ مشاريعها الممولة من حساب التنمية أنها توجه محور التركيز إلى عدد معقول من البلدان إضافة إلى أن الأنشطة القطرية تُنفذ على الدوام في ظل تعاون وثيق مع المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. بما يكفل إحداث الأنشطة أثرا بعيد المدى واستدامتها في الأجل الطويل.

٢٢ - وجاري الآن تنفيذ ثلاثة مشاريع أخرى ممولة من حساب التنمية. وتتناول تلك المشاريع المجالات الموضوعية التالية: الإبلاغ بالبيانات ونشرها، وإعداد المؤشرات الإحصائية بشأن الاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر، وتعزيز قدرات إدارة المعلومات الجغرافية المكانية لدى البلدان النامية. وكان مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٢ قد شدّد على ضرورة تعزيز الرصد في مجال التنمية المستدامة من خلال تحسين جمع

البيانات ووضع المؤشرات. وفي مسعى إلى الإسراع بتلبية هذا الاحتياج المحدد، طلبت الشعبة تمويلًا لمشروع جديد يوفر الدعم للدول الأعضاء من أجل تطوير وتعزيز الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية المتكاملة لتحسين رصد وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الاستدامة البيئية.

٢٣ - وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ انتهت الشعبة أيضًا من أربعة مشاريع معتمدة في مجال تعدادات السكان والمساكن والإحصاءات الجنسانية نُفذت بتمويل من جهات مانحة. ووفرت المنح المقدمة من البنك الدولي وحكومة إيطاليا دعماً موضوعياً لبرنامج عام ٢٠١٠ العالمي لتعدادات السكان والمساكن، وذلك عن طريق رصد التقدم الذي تحرزه البلدان في مجال التخطيط لتعداداتها الوطنية وتنفيذها؛ وتوفير التوجيه للسلطات الوطنية المعنية بالإحصاءات فيما يتعلق بتنفيذ المبادئ والتوصيات المنقحة المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن؛ وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان من خلال التدريب وحلقات العمل والحلقات الدراسية المعقودة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وأوليت عناية خاصة في إطار مشروعين اثنين إلى تحليل البيانات المستمدة من الجولة الراهنة لتعدادات السكان والمساكن وتعميمها.

٢٤ - وأسفرت المنح التي يقدمها البنك الدولي لتعزيز الإحصاءات الجنسانية عن تحسن توافر البيانات الجنسانية وطرق استخدامها على المستويات الوطنية والدولية. وأتاح المنتدى العالمي للإحصاءات الجنسانية منبرا لتبادل الخبرات وجرى تحديث المعايير المنهجية والممارسات المثلى. ومن المتوقع أن يستمر في المستقبل الدعم المقدم لعمل الشعبة في مجال الإحصاءات الجنسانية، بما في ذلك في إطار مبادرة دلائل وبيانات المساواة بين الجنسين (انظر الجزء ثالثا - جيم أدناه).

٢٥ - وتواصل شعبة الإحصاءات الاضطلاع بمشروع بناء القدرات المتعدد السنوات الذي تمول إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تنفيذه في مجموعة مختارة من البلدان بهدف تحسين جمع وتصنيف البيانات اللازمة لقياس مؤشرات التنمية، بما فيها مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وتحسين إتاحتها ونشرها. وترد تفاصيل هذا المشروع في الجزأين ثالثا - ألف وثالثا - زاي من هذا التقرير.

٢٦ - وتلبيةً لطلب الصين وبلدان نامية أخرى في آسيا الحصول على المساعدة في مجال الإحصاءات، تنفذ الشعبة مشروعاً خمسياً تموله حكومة الصين من أجل تحسين القدرات الإحصائية، ولا سيما في مجال إعداد الإحصاءات الأساسية. وتركز أهداف المشروع على تعزيز تنظيم النظم الإحصائية الوطنية وتحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المتطورة في مجال جمع البيانات وتجهيزها ونشرها. وتُعطى الأولوية إلى مجموعة متنوعة من المجالات المواضيعية تشمل التصنيفات الإحصائية، والإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، وإحصاءات التجارة، وإحصاءات الطاقة والبيئة، والإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية. ويجري في إطار المشروع تنظيمُ حلقات العمل الإقليمية وتوفير المواد المتعلقة بالممارسات المتبعة لتطبيق المعايير الدولية وإيفاد البعثات الاستشارية التقنية وتبادل الموظفين بين المكاتب الإحصائية وتوفير الزمالات لحضور المؤتمرات والحلقات الدراسية الدولية. وبذلك يقدم المشروع دعماً قوياً للنظم الإحصائية الوطنية في الصين وغيرها من البلدان الآسيوية النامية ويزيد من قدرة تلك النظم على إعداد بيانات أجود وأكثر فائدة لصانعي السياسات العامة وغيرهم من المستخدمين.

ثالثاً - تنفيذ برنامج شعبة الإحصاءات لبناء القدرات مصنفاً حسب المجال الإحصائي

ألف - مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

٢٧ - تواصل شعبة الإحصاءات تلبية طلب البلدان الحصول على التدريب فيما يتعلق بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، بغية تحسين جمع وتصنيف البيانات اللازمة لرصد التنمية وتحسين توافر تلك البيانات وسبل نشرها وذلك على الصعيد الوطني خصوصاً. وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ نظمت الشعبة حلقتي عمل إقليميتين لفائدة ممثلين لنظم إحصائية وطنية وخبراء من وكالات دولية، كان الهدف الرئيسي منهما هو تسوية أوجه التباين بين مجموعات البيانات الوطنية ومجموعات البيانات الدولية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وسد أوجه القصور الحالي في البيانات. وقد عُقدت حلقة العمل الأولى في سان خوسيه في شهر شباط/فبراير ٢٠١١ لفائدة بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. أما حلقة العمل الثانية، فقد عُقدت في بانغكوك في شهر تموز/يوليه ٢٠١٢ لفائدة بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي تموز/يوليه ٢٠١١ عُقدت في عمان حلقة عمل أخرى نُظمت لفائدة منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنطقتي شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وركزت على تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية. وجرى في حلقة العمل تدريب الإحصائيين الوطنيين على استخدام نموذج التبادل لتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية عن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، ونوقشت أفضل الممارسات لتحسين التنسيق بين معدّي البيانات على الصعيد الوطني وآليات نقل البيانات إلى النظام الدولي.

٢٨ - وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، اشتركت شعبة الإحصاءات مع المجلس الوطني لتنسيق الإحصاءات بالفلبين في تنظيم المؤتمر الدولي الثاني المعني بإحصاءات الأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في مانيلا. وقد جمع المؤتمر ممثلين عن المكاتب الإحصائية الوطنية وعن الوكالات الحكومية الوطنية والوكالات الدولية والمجتمع المدني، عكفوا جميعاً على استعراض الاستراتيجيات القائمة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية واقتراح توصيات باعتماد نُهج محسنة للرصد، لا سيما في البلدان المتخلفة عن ركب التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف.

باء - تعدادات السكان والمساكن

٢٩ - طلبت اللجنة الإحصائية، في دورتها الثامنة والثلاثين، إلى شعبة الإحصاءات والوكالات الدولية أن تزيد من المساعدة التقنية التي تقدمها إلى المكاتب الإحصائية الوطنية بغية تعزيز القدرات الوطنية على تنفيذ برنامج ٢٠١٠ العالمي لتعدادات السكان والمساكن (انظر الوثيقة E/2007/24-E/CN.3/2007/30). واستجابة لهذا الطلب، تضطلع الشعبة بعدد من الأنشطة الرامية إلى مساعدة البلدان على تحسين قدراتها الإحصائية فيما يتعلق بإجراء التعدادات. ووضعت الشعبة مبادئ توجيهية دولية لإجراء التعدادات شملت كتيبات إرشادية وتقارير فنية؛ واستحدثت مجموعة برامج باسم CensusInfo المراد منها مساعدة البلدان على نشر بيانات التعدادات؛ ونظمت حلقات عمل تدريبية عن المبادئ التوجيهية الدولية بشأن تعدادات السكان والمساكن وإدارة التعدادات ورسم الخرائط وجمع البيانات وتحليل ونشر بيانات التعداد وتقييم التعداد. وتعهدت الشعبة أيضاً مركزاً تتوافر فيه الموارد المتصلة بالتعدادات؛ ونشرت عدة أعداد من الرسالة الإخبارية لبرنامج عام ٢٠١٠ العالمي لتعدادات السكان والمساكن التي تصدر على شبكة الإنترنت. وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ وحدها عقدت الشعبة ما مجموعه ٣٨ حلقة دراسية حضرها ٨١٤ مشاركاً. وإضافة إلى الموارد المتاحة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني، توافر الدعم للجهود التي تبذلها الشعبة لبناء القدرات في مجال تعدادات السكان والمساكن من تمويل من خارج الميزانية ومن حساب التنمية. ويرد موجز شامل للأنشطة والمنتجات التي أعدتها الشعبة فيما يتعلق بتعدادات السكان والمساكن في تقرير الأمين العام عن الإحصاءات الديمغرافية المعروض على اللجنة في إطار البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المعنون "بنود للعلم: الإحصاءات الديمغرافية" (E/CN.3/2013/15).

جيم - الإحصاءات الجنسانية

٣٠ - تواصل شعبة الإحصاءات عملها في مجال الإحصاءات الجنسانية في إطار البرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية الذي يتولى تنسيقه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني

بالإحصاءات الجنسانية. وامتثالا للولاية التي أنيطت باللجنة الإحصائية في عام ٢٠١١ (انظر الوثيقة E/2011/24-E/CN.3/2011/37)، اضطلعت الشعبة في عام ٢٠١٢ بما يلي: (أ) وضع أدلة ومبادئ توجيهية جديدة بشأن الإحصاءات الجنسانية؛ (ب) تنظيم المنتدى العالمي الرابع للإحصاءات الجنسانية؛ (ج) إرساء مشروع جديد عن دلائل وبيانات المساواة بين الجنسين ينفذ بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٣١ - وتم إعداد الصيغة النهائية للدليل المعنون "مبادئ توجيهية لإعداد الإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة: استقصاءات إحصائية" ومن المزمع نشره في عام ٢٠١٣. وقد وضعت هذه المبادئ التوجيهية للمساعدة على التوحيد المعياري للإحصاءات وتزويد المكاتب الإحصائية الوطنية بالإرشادات فيما يتصل بجمع البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة وتجهيزها ونشرها وتحليلها. وتعكف شعبة الإحصاءات أيضا على إعداد دليل جديد عن الإحصاءات الجنسانية يركز على إدماج منظور جنساني في الإحصاءات الوطنية.

٣٢ - وانعقد المنتدى العالمي الرابع للإحصاءات الجنسانية في الأردن في شهر آذار/مارس ٢٠١٢. وانصب محور التركيز في عام ٢٠١٢ على مسألة تمكين المرأة، فتناول المنتدى مواضيع من قبيل التمكين الاقتصادي والاكتفاء الذاتي والتمكين الصحي إضافة إلى التمكين من خلال المعارف والمعلومات. واجتمع على هامش المنتدى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية الذي عقد اجتماعه السادس لمناقشة الاستمرار في وضع قاعدة دولية للبيانات تضم حدا أدنى من المؤشرات الجنسانية وأدلة عن الإحصاءات الجنسانية والمسائل الناشئة في هذا المجال.

٣٣ - وتعكف الشعبة أيضا على إنجاز مشروع جديد عن دلائل وبيانات المساواة بين الجنسين تنفذه بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وهذا المشروع مشروع ثلاثي السنوات يهدف إلى التعجيل بالجهود الجارية حاليا لاستقاء مؤشرات جنسانية قابلة للمقارنة عن الصحة والتعليم والعمالة ومباشرة الأعمال الحرة والأصول، وهو يستند إلى العمل الذي أنجزه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية. وتتولى توجيه المشروع لجنة توجيهية عقدت أول اجتماعاتها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ لمناقشة إنجازات المشروع المرجوة وإطاره الزمني وخطة تنفيذه.

دال - الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية

٣٤ - بعد اعتماد التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية في عام ٢٠١٠ والتوصيات الدولية المتعلقة بدليل الإنتاج الصناعي لعام ٢٠١١، نُفذت أنشطة لمساعدة البلدان على تنفيذ التوصيات المذكورة. وشهد عام ٢٠١١ انعقاد حلقة عمل عن

الإحصاءات الصناعية نُظمت لفائدة البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتجه التركيز فيها إلى إجراءات تصويب البيانات والتصديق عليها.

٣٥ - أما أنشطة بناء القدرات في مجال التصنيفات الإحصائية، فقد تواصل تنفيذها من خلال المساعدة المقدمة عبر الإنترنت إلى عدد كبير من البلدان عن طريق الخط الساخن للتصنيفات. وتوفر الشعبة الدعم أيضاً للأنشطة التي تقوم بها اللجان الإقليمية في هذا المجال. ففي عام ٢٠١٢ عُقدت حلقة عمل عن التصنيفات الدولية لفائدة البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وواصلت الشعبة دعمها للعمل الذي يقوم به الفريق العامل التابع للجنة المذكورة والمعني بالتصنيفات الدولية. وقدمت الشعبة المساعدة أيضاً في حلقتي عمل تناولتا الإحصاءات والتصنيفات الصناعية وعقدتا في بيروت في عام ٢٠١١ وقطر في عام ٢٠١٢، فوفرت بذلك الدعم لأنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٣٦ - وفي عام ٢٠١١ عقدت شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع اللجان الإقليمية وغيرها من الشركاء الإقليميين، ثلاث حلقات دراسية تيسيراً لتنفيذ برنامج نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بالتوازي مع برنامج التنفيذ العالمي الذي اعتمده اللجنة الإحصائية. ونُظمت سلسلة الحلقات الدراسية هذه لفائدة بلدان من المنطقة الأفريقية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا، وكان عقدها تالياً للحلقات الدراسية التي نُظمت في منطقة غربي آسيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة أمريكا اللاتينية في عام ٢٠١٠ بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. وفي متابعة لتلك السلسلة من الحلقات الدراسية، وفرت الشعبة الدعم أيضاً للجان الإقليمية بتقديمها المساعدة التقنية خلال عام ٢٠١١ لفريقي الخبراء الإقليميين المعنيين بالحسابات القومية لمنطقتي غربي آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٣٧ - وفي عام ٢٠١٢ بدأت سلسلة جديدة من الحلقات الدراسية عُقدت تيسيراً لتنفيذ برنامج نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ من خلال تقديم الدعم إلى البلدان على الصعيد دون الإقليمي. وكان الهدف من هذه السلسلة من الحلقات الدراسية بدء صياغة استراتيجية وطنية وبرنامج عمل وطني لتنفيذ برنامج نظام الحسابات القومية المذكور، ودعم الإحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية بغرض تعزيز النظم الإحصائية الوطنية لتحسين عملية وضع السياسات العامة. ومن المتوقع أن تفضي تلك المبادرة إلى وضع برنامج إحصائي متعدد السنوات لمساعدة البلدان على التحول إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وصوغ مجموعة دنيا من البيانات المشتركة للإحصاءات السنوية أو التي يكثر إعدادها. وقد عقدت

أولى تلك الحلقات الدراسية في بريتوريا في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ لفائدة بلدان الجنوب الأفريقي.

٣٨ - ووضعت الشعبة أيضا عددا من الأدوات دعما للبلدان في إعدادها لبرامج التنفيذ الخاصة بها. وأول هذه الأدوات صحيفة معلومات عن النظام الإحصائي تضم مجموعة متنوعة من المعلومات المرجعية المحفوظة على المستويين الوطني والدولي عن النظام الإحصائي الوطني. ولمساعدة البلدان على إجراء تقييم ذاتي لنظمها الإحصائية الوطنية بغرض تحديد ما إذا كانت عملية إعداد الإحصاءات الوطنية كافية لدعم عملية تجميع الحسابات القومية، صاغت الشعبة أيضا إطارا تقييميا للحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية الداعمة لها ومخططا عاما لتسجيل حالة تلك الحسابات والإحصاءات. وتستخدم في الإطار التقييمي تصنيفات تقوم على التصنيف الذي وضعه مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين للأنشطة الإحصائية الدولية. أما المخطط العام لتسجيل حالة الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية الداعمة لها، فهو يضع خارطة للمعايير والممارسات الجيدة المتبعة على الصعيد الدولي بالنسبة لكل عنصر من عناصر الإطار التقييمي.

٣٩ - وفي عام ٢٠١٢، اشتركت شعبة الإحصاءات مع منظمة التعاون الاقتصادي في تنظيم حلقة عمل تدريبية عن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وسبل تنفيذه عُقدت في طهران في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛ وقدمت الشعبة خبيرا لخدمة دورة تدريبية ذات مستوى متقدم عن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ عقدها المعهد الإحصائي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في إنشون بجمهورية كوريا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢؛ وقامت بالتعاون مع مصرف كوريا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتنظيم حلقة دراسية دولية عن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتحديات التنفيذ، استضافها مصرف كوريا في سول بجمهورية كوريا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

هاء - إحصاءات التجارة

٤٠ - استكملت الشعبة مؤخراً دليل جامعي الإحصاءات إلى تنفيذ التوصيات المتعلقة بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع. ويوفر هذا الدليل توجيهات عملية لجامعي البيانات، وهو أحد أدوات التدريب الرئيسية المستعان بها في حلقات العمل الإقليمية التي تنظمها الشعبة لفائدة البلدان النامية مرتين تقريبا كل عام. ولا يقتصر محور التركيز في حلقات العمل هذه على تحسين إعداد إحصاءات لتجارة البضائع تتسم بالجودة العالية وبقابليتها للمقارنة دولياً فحسب بل إنها تركز أيضا على تعظيم دور إحصاءات التجارة كمصدر هام للبيانات في مجال تحليل العولمة.

٤١ - وفي شباط/فبراير ٢٠١١، تعاونت شعبة الإحصاءات مع وكالات دولية أخرى لتنظيم المنتدى العالمي لإحصاءات التجارة الذي عُقد في مقر منظمة التجارة العالمية في جنيف. وجمع المنتدى ما يقرب من ٢٠٠ من واضعي السياسات العامة والباحثين والإحصائيين المشتغلين بإحصاءات التجارة مما يزيد على ٧٠ بلدا. وطالب المنتدى العالمي صراحة بتحسين دور إحصاءات التجارة الدولية من خلال توفير إحصاءات أكثر تفصيلا عن التجارة الدولية في الخدمات، والربط بين إحصاءات التجارة وغيرها من الإحصاءات الاقتصادية ودمجها فيها، ووضع التدابير المتعلقة بالتشتت الجغرافي لعمليات الإنتاج (انظر: http://unstats.un.org/unsd/trade/s_geneva2011/outcome.htm). كما حثّ المنتدى على توثيق التعاون فيما بين الوكالات الوطنية المعنية بتجميع إحصاءات التجارة الدولية ونشرها بغية إجراء تلك التحسينات.

٤٢ - وفي متابعة لأعمال المنتدى العالمي، نظمت شعبة الإحصاءات حلقات دراسية إقليمية في فيلنيوس في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وفي بيجين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وفي بريتوريا في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وفي سان خوسيه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وقد شارك في تلك الحلقات الدراسية حوالي ٢٥٠ إحصائيا من ٦٠ بلدا أو منطقة من أوروبا الشرقية وآسيا والجنوب الأفريقي وأمريكا اللاتينية. وكذلك قدمت الشعبة الدعم لحلقة عمل عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في مدينة نومييا بكاليدونيا الجديدة عن إحصاءات التجارة الدولية للبضائع وحضرها نحو ٤٠ إحصائيا من ٢٣ دولة من الدول الأعضاء في أمانة جماعة المحيط الهادئ. وناقشت تلك الحلقات الدراسية التوصيات الجديدة وسبل تنفيذها، ولكنها كرسست إضافة إلى ذلك قدرا كافيا من الوقت لمناقشة مسائل أثرت أثناء انعقاد المنتدى العالمي ومنها على وجه الخصوص الربط بين إحصاءات التجارة والإحصاءات الاقتصادية الأخرى. وفي بيجين وسان خوسيه، أوليت أيضا عناية خاصة لموضوع التجارة في القيمة المضافة.

٤٣ - وتنفق شعبة الإحصاءات كذلك الكثير من الجهد لتحسين تجميع إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات. وتواصل الشعبة تنظيم حلقات العمل التدريبية التي تعقدتها على الصعيد الإقليمي، وهي تقود في الوقت نفسه عملية وضع دليل لجامعي تلك الإحصاءات يُنتظر أن تنتهي منه بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١١، نوقش موضوع تجميع بيانات إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات في المنتدى العالمي المعقود في جنيف في شباط/فبراير وفي الحلقة الدراسية المعقودة في بيجين في تشرين الأول/أكتوبر وذلك بمشاركة إحصائيين من المكاتب الإحصائية الوطنية والمصارف المركزية والوزارات. وفي عام ٢٠١٢، نظمت الشعبة حلقتي عمل تدريبيتين عقدتا في عمان في حزيران/يونيه وفي بوغوتا في كانون الأول/ديسمبر

شارك فيهما بنشاط ما يقرب من ٨٠ إحصائياً من ٣٥ بلداً في منطقتي الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

٤٤ - وتناول جدول الأعمال في كل من حلقتي العمل المعقودتين في عمان وبوغوتا مواضيع منها على سبيل المثال الإطار العام لتنقيح عام ٢٠١٠ لدليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، والمسائل الرئيسية المتعلقة بجمع البيانات وتجهيزها مع إيلاء عناية خاصة إلى الاستقصاءات المؤسسية واستخدام نظام دولي للإبلاغ بالمعاملات، والمسائل المتعلقة بالتجميع فيما يتصل منها بقياس التجارة الدولية في خدمات السفر والخدمات المتصلة بالسياحة، وتجميع إحصاءات الفروع الأجنبية للمؤسسات، وبعض المسائل العامة من قبيل إدارة الجودة والبيانات الوصفية واستخدام تكنولوجيا المعلومات. وقدمت الشعبة الدعم أيضاً لحلقة عمل نظمتها منظمة التجارة العالمية والجماعة الكاريبية في بريدج تاون في آذار/مارس ٢٠١٢. بمشاركة ١٧ دولة عضواً في الجماعة. وتناولت حلقة العمل المذكورة تجميع إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات مع إيلاء عناية خاصة إلى الخدمات التجارية التي تقدمها القطاعات الإبداعية.

٤٥ - وفي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، قدمت شعبة الإحصاءات المساعدة المباشرة إلى ما يقرب من ٤٠٠ إحصائياً من ١٢٥ بلداً وفرت لهم الدعم في مجال بناء القدرات على إعداد إحصاءات التجارة الدولية. وإلى جانب عقد حلقات العمل التدريبية، قامت الشعبة أيضاً بتنظيم اجتماعات لأفرقة الخبراء بغية صوغ إرشادات لتجميع البيانات الخاصة بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع وإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات. ومن هذه الاجتماعات الاجتماع المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في مكسيكو سيتي بشأن مسائل تجميع البيانات الخاصة بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع، الذي استضافه المعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا بالمكسيك وشارك فيه خبراء من ٢٠ بلداً تقريباً من البلدان النامية والمتقدمة النمو. إضافة إلى ذلك نظمت الشعبة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ عدداً من الاجتماعات المعقودة عبر شبكة الإنترنت لإنجاز العمل المتعلق بدليلي جامعي إحصاءات التجارة الدولية للبضائع وإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات. وستواصل الشعبة في عام ٢٠١٣ عملها الهام هذا في مجال تنمية القدرات بعقد حلقات دراسية للتدريب تقرر مبدئياً عقدها في المغرب لفائدة البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، وفي دومينيكا لفائدة البلدان الكاريبية، وفي آسيا لتناول إحصاءات تجارة البضائع وتجارة الخدمات. ويضاف إلى ما سبق اجتماع لفريق للخبراء يعقد في شهر حزيران/يونيه في جنيف بشأن دليل جامعي إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات.

واو - إحصاءات البيئة والطاقة

٤٦ - في السنتين الماضيتين اتجه التركيز في أنشطة بناء القدرات في مجال الإحصاءات البيئية على مجموعة مختارة من المناطق الإقليمية ودون الإقليمية بغية تقديم خدمات بناء القدرات بشكل متواصل وتطوير أوجه التآزر مع أنشطة أخرى في هذا المجال. ونظمت الشعبة حلقتي عمل إقليميتين عن الإحصاءات البيئية عُقدت إحداهما في فييت نام لفائدة خمسة بلدان في منطقة جنوب شرق آسيا، والأخرى في الكاميرون لفائدة بلدان وسط أفريقيا الناطقة بالفرنسية. وشارك في حلقتي العمل المذكورتين اللجنة الإقليمية المعنية والمكتب الإقليمي المعني التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وواصلت الشعبة إضافة إلى ذلك تقديم المساعدة إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ برنامجها الإقليمي المتعلق بالإحصاءات البيئية، وذلك من خلال المشاركة في حلقة عمل إلى جانب صوغ صحائف عن المنهجيات وجدول لجمع البيانات للمجموعة الأساسية من المؤشرات البيئية التي تعتمد عليها منطقة الجماعة الاقتصادية.

٤٧ - واضطلع بعمل مماثل لفائدة بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولفائدة أمانة الجماعة الكاريبية ودولها الأعضاء. ووفرت الشعبة الدعم أيضا للفريق العامل المعني بالإحصاءات البيئية التابع للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين. كما شاركت الشعبة في العديد من حلقات العمل والمبادرات الوطنية التي تهدف إلى تزويد البلدان من شتى المناطق ببرامج خاصة بها للإحصاءات البيئية، وقدمت المساعدة إلى البلدان عن بعد من خلال استعراض مسودات خلاصات الإحصاءات البيئية الوطنية.

٤٨ - وتعكف الشعبة حاليا على وضع الصيغة النهائية للإطار المنقح لتطوير الإحصاءات البيئية والمجموعة الأساسية من الإحصاءات البيئية، وكلاهما سوف يحال إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الرابعة والأربعين لاعتماده. وقد أجرت الشعبة هذا التنقيح بالتعاون مع فريق للخبراء، وهو يستند إلى تطورات مستجدة في ميدان العلوم البيئية والسياسات العامة في مجال البيئة. وروعت في هذا التنقيح أيضا نتائج عملية تجريبية تتعلق بالمجموعة الأساسية من الإحصاءات البيئية أجراها ٢٥ بلدا علاوة على نتائج مشاورات عالمية بشأن الإطار المنقح. وسيكون لاعتماد الإطار والمجموعة الأساسية من الإحصاءات البيئية، مقترنا بإعداد مخطط لتنفيذ الإطار المنقح، أثره على مواصلة تعزيز القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات البيئية.

٤٩ - وعقدت في عام ٢٠١١ في سول حلقةً دراسيةً دوليةً عن الاقتصاد الأخضر والإحصاءات الرسمية، تناولت طائفةً متنوعةً من المسائل البيئية ومسائل الإحصاءات القطاعية علاوةً على التصنيفات الإحصائية المتصلة بشروط توافر البيانات اللازمة لرصد التقدم المحرز نحو إرساء اقتصاد أخضر.

٥٠ - وفي مجال المحاسبة البيئية، واصلت الشعبة دعمها المقدم إلى البلدان من أجل تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه والإحصاءات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه. وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، نظمت الشعبة سبع حلقات عمل إقليمية عن حسابات المياه وإحصاءاتها، بغرض تعزيز القدرة الإحصائية للبلدان في مجال جمع بيانات حسابات المياه وإحصاءاتها من أجل وضع سياسات عامة تستند إلى الأدلة الواقعية. وجرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ تنظيم حلقة دراسية دولية في نيويورك عن ربط النظم الإيكولوجية وخدماتها بالنشاط الاقتصادي والنشاط البشري لمناقشة مجال مستجد هو محاسبة النظم الإيكولوجية. وعملاً بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية الذي اعتمده اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والأربعين المعقودة في عام ٢٠١٢، يتوقع أن يشهد عام ٢٠١٣ مزيداً من أنشطة بناء القدرات المضطلع بها لتنفيذ الإطار المذكور.

٥١ - ومع اعتماد اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١١ للتوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة، ركزت شعبة الإحصاءات أنشطتها على تنفيذ تلك التوصيات. وعملت الشعبة في المجالات الثلاثة التالية على وجه الخصوص: (أ) تنظيم حلقات عمل إقليمية لتعريف البلدان بالتوصيات الدولية الجديدة المتعلقة بإحصاءات الطاقة؛ (ب) إعداد دليل جامعي إحصاءات الطاقة؛ (ج) إنشاء قاعدة للمعارف بشأن إحصاءات الطاقة يتيسر للبلدان وغيرها من مستخدمي إحصاءات الطاقة الاطلاع عليها.

٥٢ - وجرى تنظيم حلقتي عمل دوليتين عن إحصاءات الطاقة من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية، عقدت إحدهما في أذربيجان في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لفائدة البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة والأخرى في الصين في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لفائدة البلدان الآسيوية. وعلاوةً على ذلك تعاونت الشعبة مع الإسكوا في تنفيذ "المشروع الإقليمي لتعزيز قدرة بلدان الإسكوا في مجال إحصاءات الطاقة وأرصدها"، وشاركت في حلقة عمل تدريبية عُقدت في لبنان في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٥٣ - ويجري بالتعاون مع فريق أوصلو المعني بإحصاءات الطاقة إعداد دليل جامعي إحصاءات الطاقة. والمراد بهذا الدليل توفير توجيهات عملية لتنفيذ التوصيات الدولية ومن المنتظر الانتهاء منه في عام ٢٠١٣.

٥٤ - وأنشأت الشعبة موقعا شبكيا يحتوي على الممارسات القطرية في مجال جمع إحصاءات الطاقة وتصنيفها. وقد قدم ٥٠ بلدا حتى الآن وصفاً للممارسات التي يتبعها في مختلف مجالات تجهيز إحصاءات الطاقة. ويجري تطوير هذا الموقع لتضمينه معلومات عن بلدان أخرى ووثائق إضافية.

٥٥ - وثمة مجال عمل جديد تعتمد الشعبة هو تحسين وتعزيز جمع البيانات فيما يتعلق بإحصاءات الغاز الطبيعي. والشعبة بصدد إعداد دليل عن جمع إحصاءات شهرية عن الغاز الطبيعي بالتعاون مع منظمات دولية أخرى.

زاي - إدارة البيانات ونشرها

٥٦ - في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، واصلت الشعبة تنفيذ المشروع المشترك بينها وبين إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، الذي تعمل بموجبه مع مجموعة مختارة من البلدان النامية للترويج لأهمية مؤشرات التنمية الوطنية وتحسين القدرة على الوصول إليها. ويجمع المشروع التقديرات الوطنية والدولية لتحديد أوجه الاختلاف في البيانات وتسليط الضوء عليها وشرحها، وتحسين نوعية البيانات عن طريق استخدام المعايير لا سيما بالنسبة للبيانات الوصفية، والاستعانة بأحدث التكنولوجيات لتبادل البيانات آلياً. ويُنفذ المشروع من خلال مزيج من أشكال الدعم والتدريب التقنيين في مجال استخدام البرمجيات المخصصة لتبادل البيانات ونشرها، ومن الجولات الدراسية وحلقات العمل وأنواع الدعم المباشر للبلدان لتنظيم الاجتماعات على المستوى الوطني من أجل مناقشة البيانات العادية والبيانات الوصفية والترويج لنشر البيانات. وفي عام ٢٠١٢ أوفدت الشعبة بعثاتٍ إلى تسعة بلدان مستفيدة بالمشاريع. وأُجريت حلقة عمل متعمقة عن البيانات الوصفية استضافتها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ وقُدِّم في مقر الشعبة تدريبٌ على الإعداد الآلي للحولية الإحصائية استفاد منه خبراء من المكتب الإحصائي في المغرب، ونُظمت جولاتٌ دراسية للخبراء من بلدان أخرى مستفيدة بالمشاريع. وأنشأت الشعبة إضافة إلى ذلك بوابة البيانات القطرية CountryData المناظرة لبوابة UNdata، وإن كانت مكرسة لنشر البيانات المستمدة من مصادر وطنية. وقد أنشئت بوابة CountryData استناداً إلى تكنولوجيا تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية التي تتيح التبادل الآلي للبيانات حسب معايير موحدة. وتوفر بوابة CountryData التقديرات الوطنية للمؤشرات الرئيسية معروضةً مع نظيرتها الدولية جنباً إلى جنب، وتبرز أي وجه للتفاوت في البيانات وتشرحه.

٥٧ - وواصلت شعبة الإحصاءات تنفيذ مشروع حساب التنمية الرامي إلى تعزيز القدرات الإحصائية في البلدان النامية لتمكينها من نشر وتعميم البيانات الخاصة بها على نحو فعال. ويهدف المشروع إلى تحسين قدرات النظم الإحصائية الوطنية وأدواتها وهيكلها الأساسية مما يؤدي بدوره إلى تحسين استفادة مستخدميها، وخاصة صانعي القرارات السياساتية والباحثين، من الإحصاءات الموثوقة المعدة في التوقيت السليم والتي تتسم بالأهمية بالنسبة للسياسات العامة وتلبي الطلب المتزايد على المعلومات عالية الجودة على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية. وعُقدت إضافة إلى ذلك حلقة عمل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن الاتجاهات الناشئة في مجال نشر البيانات، واستراتيجيات النشر الشبكي للبيانات، وتبادل البيانات وتجميعها في مستودعات معلوماتية، وإدماج المعلومات الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية، والتحديات التي تعرقل تعزيز السياسات العامة المتعلقة بالبيانات ونشرها، واحتياجات ومتطلبات المستخدمين.

حاء - المعلومات الجغرافية المكانية

٥٨ - وواصلت شعبة الإحصاءات توفير التمويل اللازم لتزويد البلدان النامية بالتدريب على المسائل المتعلقة بأسماء المواقع الطبغرافية. وقامت الشعبة، عن طريق التركيز على التعلم الإلكتروني، بتقديم الدعم لتحديث واستكمال الدورات التدريبية الشبكية عن علم الأسماء الطبوغرافية (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: <http://toponymycourses.geog.uu.nl/ICAcourses/index.html>). وإضافة إلى ذلك تقدم الشعبة على نحو منتظم، بوصفها أمانة فريق الخبراء المعني بالأسماء الجغرافية التابع للأمم المتحدة، زمالات لدعم مشاركة الخبراء من البلدان النامية في دورات الفريق وجلسات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتوحيد الأسماء الجغرافية. وفي الآونة الأخيرة قدمت الشعبة الدعم أيضا لأنشطة التواصل مع الجمهور، ومنها مثلاً إعداد وطباعة مجموعة مواد صحفية من ١٢ صفحة ملونة علاوة على ثلاث بطاقات بريدية وملصق واحد.

٥٩ - وتقوم شعبة الإحصاءات بشكل متزايد بتقديم الدعم لبناء قدرات الدول الأعضاء في مجال المعلومات الجغرافية المكانية. ودعمت الشعبة إضافة إلى ذلك أنشطة اللجنة الدائمة لآسيا والمحيط الهادئ المعنية بنظام المعلومات الجغرافية وأنشطة اللجنة الدائمة المعنية بالهياكل الأساسية للبيانات المكانية للأمريكتين وأنشطة اللجنة المعنية بالمعلومات والعلوم والتكنولوجيا في مجال التنمية، فقدمت الزمالات لممثليها لتمكينهم من الحضور والاشتراك في مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي التاسع عشر لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ المعقود في بانغوك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٦٠ - ولجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره ٢٤/٢٠١١ بتوصية من اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٠ يتعلق جزء كبير من عناصر ولايتها ببناء القدرات. فولاية لجنة الخبراء الواردة في مرفق القرار تنص صراحة على تكليفها بمهام تتمثل في تجميع أفضل ممارسات الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية فيما يتصل بالصكوك القانونية ونماذج الإدارة والمعايير التقنية اللازمة لإيجاد بنية معلومات عن البيانات المكانية وتسهيل تعميم تلك الممارسات، وتوفير منبر يتم من خلاله وضع الاستراتيجيات الفعالة عن كيفية بناء وتعزيز القدرات الوطنية في مجال المعلومات الجغرافية المكانية، وبخاصة في البلدان النامية، مع القيام، في ذلك الصدد، بمساعدة من يرغب من البلدان على بلوغ كامل إمكانات تطوير المعلومات الجغرافية المكانية وما تقوم عليه من تكنولوجيات. وقد قامت الشعبة، عن طريق برنامجها العادي للتعاون التقني والترتيبات الأخرى الخاصة بالصناديق الاستثمارية، بتوفير التمويل اللازم لمشاركة عدد من البلدان النامية في الجلسة الافتتاحية لمنتدى الأمم المتحدة المعني بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على النطاق العالمي المعقودة في سول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وفي الدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة نفسه المعقودة في نيويورك في آب/أغسطس ٢٠١٢.

رابعاً - خاتمة

٦١ - ستواصل شعبة الإحصاءات تحسين وتوسيع ما تقدمه من دعم إلى البلدان في مساعيها إلى بناء قدراتها الإحصائية وتعزيزها. والشعبة، بتوسيعها في برنامجها لبناء القدرات من حيث المجالات الإحصائية التي يتناولها البرنامج وآليات تنفيذه، اعتمدت بالفعل تحولاً استراتيجياً نحو نهج أكثر براغماتية وشمولية يدمج مصادر تمويل متنوعة منها البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية والموارد الخارجة عن الميزانية. ويحسّن هذا النهج من سبل تصميم وتنفيذ أنشطة التعاون التقني ويزيد من اتساقها ويعظم أثرها. وقد تود اللجنة الإحصائية أن تحيط علماً بهذا التقرير.